مجلس التعاون

دول الخليج تتفوق على أوروبا وأميركا في سوق تكنولوجيا المعلومات

أبوظبي/وام:
يتوقع خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا واحدة من أكثر المناطق استخداما واستثمارا في هذا المجال خلال العام الحالي، بالإضافة إلى الصين والهند.

أشارت دراسة حديثة، أجرتها مجموعة البيانات الدولية للأبحاث، إلى أن إجمالي قيمة الاستثمارات في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا سيصل إلى 40.5 مليار دولار هذا العام، بنسبة نمو تصل إلى 13في المئة عن العام الفائت، موضحة أن نسبة دول التعاون الخليجي من هذه الاستثمارات ستصل إلى 9.1 مليار دولار .

أوضحت الدراسة أن 40 في المئة من هذه الاستثمارات ستتركز على دعم مبادرات جديدة متناقضة مع أسواق أخرى مثل أوروبا والولايات المتحدة، إذ أن معظم الموارد الجديدة تتركز على إحلال وتجديد البنية التحتية للتكنولوجيا المطبقة بالفعل لديها.

ويقول «فرانك جينز»، أحد خبراء تكنولوجيا المعلومات، إنه من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا هذا العام 40 مليار دولار بنسبة متصاعدة ومتنامية عن الأعوام الفائتة، مؤكدا أنه وبعكس ما يحدث في دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الأميركية التي تسجل نموا ثابتا إلى حد كبير كل عام في هذا المجال أو الدول الأوروبية، فسوف تكون منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا سوقا عالمية واعدة في هذا المجال.

تتوقع الدراسة أنه في الفترة من 2008 إلى 2011 سوف تحقق أسواق مصر والسعودية والكويت والإمارات معدلات نمو سنوية، تكاد تكون هي الأعلى في العالم، وأنه من المتوقع أن تحقق مصر 14.1في المئة من إجمالي معدل النمو العالمي على مدار خمسة أعوام مقبلة، في حين من المتوقع أن تحقق السعودية نموا بنسبة 12.8في المئة، والكويت 11.9في المئة، والإمارات 11.3في المئة.

يشير هذا المعدل من النمو إلى الاحتمالية القوية لبقاء سوق تكنولوجيا المعلومات في هذه المنطقة على استدامتها وقدرتها على البقاء بين أسواق العالم.

وبينما تتوقع الدراسة أن تتفوق سوق تكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط على نظيرتها في أوروبا وأميركا، فمن المتوقع أن تحقق الصين 8.6 في المئة، والهند 17في المئة نموا في هذا المجال، لتكون مسايرة للتطور والنمو الذي يحدث بالمنطقة.

ويعد التطور في قطاعات حيوية عدة، مثل الطاقة والقطاع العام والملاحة والعقارات وأسواق التجزئة، أحد العوامل الحيوية المهمة الدافعة لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات، وسوف يركز القدر الأكبر من هذه الاستثمارات بالمنطقة هذا العام على بناء البنية التحتية، متضمنة الأمن والتخزين، وإدارة علاقة المستهلكين، وتنظيم مصادر المشروعات.

كما أن قطاع الإنترنت ينمو بشكل كبير في أسواق محددة في المنطقة، مثل السعودية ومصر وباكستان، ومن ثم زيادة مستخدمي الإنترنت في المنطقة، ما يخلق عالما تكنولوجيا أكبر بين شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا.

أضواء

الإخوان «الأميركيون»

لا معنى للحديث الآن عن دولة فلسطينية، وكل ذلك بفضل حماس. الحديث الآن هو عن معبر مقابل دولة. المعركة اليوم هي معركة معبر رفح، حيث بات من الواضح أن المصريين يسيرون باتجاه أن لا ثقة بحماس، وضرورة إعادة المعبر إلى السلطة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس محمود عباس. وحماس، بدورها، تصارع من أجل المشاركة في إدارة المعبر، من دون أن تدفع ثمنا مطلوبا وهو تصحيح انقلاب غزة.

طارق الحميد

فمن المستحيل الحديث عن الدولة الفلسطينية الحلم، طالما أن القضية الفلسطينية مخنوقة على معبر رفح، لكن هل هذا غريب؟ بالطبع لا! حماس الإخوانية غير معنية أساسا بمفهوم الدولة، بقدر ما أنها حريصة على مفهوم الأمة، أي أن سقوط الأنظمة العربية شيء غير مأسوف عليه، طالما أن الهدف هو الوصول إلى الأمة الإسلامية الواحدة.

وعلى الرغم من كل منابر التخوين بالعمالة لأميركا المنصوبة لكل من يناقش، ويرد على حماس، أو غطائها الإخواني، فهذه هي إستراتيجية حماس، والإخوان المسلمين، الأساسية، أي زوال الدول العربية حتى الوصول إلى الأمة. بيد أن أكثر المستفيدين من الأميركيين في منطقتنا العربية، في السنوات الأخيرة، هم حماس والإخوان، حيث وصلوا إلى ما وصلوا إليه في فلسطين ومصر على أكتاف السيدة كوندليزا رايس، التي اعترفت، قبل أيام في دافوس، بأنه كانت هناك أخطاء، قاصدة في العملية الديمقراطية في المنطقة.

قبل الانتخابات الفلسطينية في غزة ووصول حماس، وفي قمة الضغط الأميركي لإجراء انتخابات فلسطينية، نظر الرئيس الأميركي جورج بوش، في المكتب البيضاوي، في عين الرئيس محمود عباس وقال له «إذا ما انتخب شخص من حماس ليصبح المسؤول عن بلدية غزة ألا تعتقد أنه سيكون معنيا بتنظيف المدينة، وسينبذ الأعمال العسكرية، وسيكون أكثر اهتماما بمصالح الناس». أسقط يومها بيد أبو مازن، فواشنطن لا تعرف حماس جيدا.

وبعد أن وصلت حماس انتخابيا، وبدفاع وضغط من جورج بوش، قالت إنها لا تقبل باتفاق أوسلو ولا بالاتفاقيات المبرمة من قبل منظمة التحرير، بل وانقلبت على أبو مازن بالسلاح، بعد اتفاق مكة، واليوم يقال لكل من يخالفها إنه أميركي!

الأمر نفسه ينطبق على الحزب الأم، الإخوان المصريين، الذين هاجموا الرئيس الأميركي في زيارته الأخيرة لشرم الشيخ، وغمزوا باتجاه الدول الخليجية التي رحبت بضيفها، ونسوا أنه لولا الضغط الأميركي الرهيب لما كانوا هم وصلوا إلى البرلمان المصري بهذه الكثافة، ولما ذهب السيد نبيل شعث طالبا وساطة الإخوان في مصر لحلحلة موضوع معبر رفح مع حماس.

والأدهى والأمر أن مريدي حماس والإخوان يحاضروننا اليوم عن مفهوم الفوضى الخلاقة التي طرحتها السيدة كوندليزا رايس، وهم أبرز نجومها، ووقودها، ونتائجها، وهم الذين ركبوا على أكتاف الأميركيين، واستقووا بواشنطن على دولهم، حتى وصلوا إلى مراكز القوى التي وصلوها. وهم الذين يحكون لنا عن أن غزة تاريخيا أقرب لمصر، وهذا يعني أن الضفة أقرب تاريخيا أيضا إلى الأردن، وبالتالي.. لا دولة فلسطينية.

بالفعل، وكما يقول المثل العربي «رمتني بدائها وانسلت»، يا سادتي نحن الآن في مرحلة الإخوان «الأميركيين» بكل جدارة.

عن صحيفة /"الشرق الأوسط اللندنية"

البحرين تسجل أول صكوك حكومية في سوق لندن

المنامه/متابعات:
سجلت البحرين أول صكوك حكومية في سوق لندن للأوراق المالية في تأكيد لسمعة بريطانيا بصفتها واحداً من المراكز المالية الإسلامية الرئيسية في العالم.

واختارت البحرين أن تسجل ثاني سندات إسلامية في لندن في وقت تسعى فيه المملكة إلى تشجيع المزيد من المستثمرين الأوروبيين والتقليديين على شراء هذه الأوراق المالية. وقامت المملكة بتسجيل أول صكوك حكومية لها في لوكسمبورج في العام 2004.

والأمر المهم في ذلك هو أن أكثر من 50 في المئة من هذه الأوراق تم شراؤها من قبل مستثمرين أوروبيين. أما الباقي فذهب إلى مصارف معظمها من دول الشرق الأوسط.

وقال رئيس سوق رأس المال للشرق الأوسط في شركة نورتن روز (No-ton Rose) رضوان كنجي, وهي الشركة القانونية التي ساعدت في عملية هيكلة الصكوك: «تستطيع جذب المزيد من المستثمرين خصوصا من أوروبا إذا تم تسجيل الصكوك في سوق لندن».

وأضاف «سوق لندن تعطي المستثمرين تأكيدات بفائدة شراء هذه السندات وأن السوق منظمة جيدا وتعطي ثقة في الصفقة».

والصكوك الحكومية البالغة 35 مليون دولار والتي تم هيكلتها وفقا للشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة باعتبارها ربا رفعت من قيمة الصكوك المسجلة في سوق لندن للأوراق المالية إلى 11 مليار دولار.

وقادت بريطانيا كواحدة من مراكز التمويل الإسلامي مع إصلاحات حكومية هدفت إلى مساندة السوق للحصول على التمويل في أسواق الجملة وتشجع المسلمين على شراء الرهن العقاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

كما أن الوزراء يدرسون إصدار صكوك حكومية في المملكة المتحدة والتي ستكون أول صكوك حكومية غربية.

وعملية تسجيل الصكوك البحرين تدل على أن سوق الصكوك لا تزال نشطة على رغم النقص في السيولة والناتج معظمه بسبب مشاكل الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية. وسعرت الصكوك البالغ مدتها خمس سنوات بسعر 75 نقطة أساس في سعر الفائدة بين البنوك بالدولار الأميركي.

ومن المنتظر أن تستضيف لندن في نهاية يونيو المقبل مؤتمر الصكوك الإسلامية في الوقت الذي تدرس فيه الحكومة البريطانية إصدار صكوك بعد أن احتلت مركز نيويورك كمركز مالي عالمي وأن الخطوة الكبيرة القادمة ستكون إصدار صكوك من قبل المؤسسات الأوروبية والأميركية وستقود بريطانيا هذه الإصدارات.

وتهدف بريطانيا من خلال خططها لإصدار الصكوك بالعملة البريطانية الجنية الإسترليني إلى تمويل الشركات والمؤسسات وأن لندن يمكن أن تصبح مركزا تجاريا رئيسيا للسندات الإسلامية, بعد نمو حجم سوق التمويل الإسلامي التي وصلت إلى نحو 250 مليار دولار.

وسيعقد المؤتمر الذي يستمر يومين في 25 يونيو المقبل وهو المؤتمر الثاني الذي تستضيفه العاصمة البريطانية بشأن الصكوك.

ومعظم المصارف الكبيرة التي تعمل في لندن من ضمنها اتش أس بي سي, وسيتي غروب وستاندرد بنك وأي بي سي بنك العالمي ودوتش بنك ووست إل بي بنك لديها نشاط كبير في ترتيب صكوك تبلغ مليارات الدولارات. ودعي إلى المؤتمر هيئة إسلامية شرعية من ضمنها الشيخ نظام يعقوبي من البحرين, بالإضافة إلى العديد من الخبراء في الصناعة المصرفية الإسلامية.

وتحتفظ بريطانيا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع دول الشرق الأوسط ، وهناك نقلة من قبل المستثمرين في دول الخليج للاستثمار في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية خصوصا بعد حوادث 11 سبتمبر العام 2001.

ويرجع المصرفيون سبب الزيادة في حجم الصكوك الصادرة أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط التي قفزت إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 100 دولارا للبرميل الواحد في السوق الدولية. وتعتمد معظم دول الخليج العربية على النفط كأساس للدخل القومي حيث أن بعضها يصل إلى نحو 90 في المئة.

وتقوم الحكومات ومنظمو السوق في المنطقة بتشجيع الصيرفة الإسلامية وتطوير الأطر والنظم لتأخذ بعين الاعتبار النظام المالي الإسلامي. وتعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية طبقا للشريعة التي تحرم الفائدة باعتبارها ربا بعكس نشاط المصارف والمؤسسات المالية التقليدية الذي يعتمد على الفائدة كأساس.

كما أن إصدار الصكوك الإسلامية آخذ في استقطاب مستثمرين من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وآسيا والشرق الأوسط بالإضافة إلى منطقة الخليج التي تشهد ازدهار اقتصاديا غير مسبوق.

ومعظم إصدارات الصكوك الإسلامية حتى الوقت الحاضر تمت تغطيتها بكثافة بسبب الطلب الكبير عليها وأن سوق الصكوك شهدت نموا مشجعا خلال هذا العام من ناحية عدد الإصدارات وكذلك القيمة الإجمالية للصفقات.

وقال تقرير المؤسسة الإسلامية إن النمو في سوق التمويل الإسلامية «يعكس تحولا من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي للاستثمار وأن دراسة قامت بها خدمات المعلومات المالية الإسلامية بينت تدافع أموال المستثمرين في فرص ملائمة للشريعة الإسلامية في أوروبا ومنطقة الخليج والشرق الأوسط وكذلك آسيا».

وقفزت سوق الصكوك الإسلامية بسبب الإقبال المتزايد عليها من قبل الحكومات والشركات في الدول الإسلامية وبعض الدول الأوروبية ونالت ماليزيا حصة الأسد من إصدارات هذه السندات وفقا لتقرير خدمات المعلومات المالية الإسلامية.

وبلغ حجم إصدارات الصكوك في المنطقة في الربع الأول من العام 2007 نحو 10 مليارات دولار, ولكن يتوقع أن تنمو خلال الخمس سنوات القادمة بين 100 مليار إلى 150 مليار دولار بسبب توجه بعض المؤسسات لأن يكون تمويلها من خلال الصكوك «وهناك إقبال كبير من المؤسسات عليها ونعتقد أن هذا الأمر سيستمر خلال السنوات القادمة», وفقا لقول أحد المصرفيين في الخليج.

كما أوضح مصرفيون إن الخدمات المصرفية الإسلامية تنمو بقوة بسبب حاجة المسلمين لمنتجات تتناسب مع معتقداتهم , ولكن على الرغم من الحديث في الصحف والمجلات عن هذه الخدمات إلا أنه ليس هناك تسويق حقيقي للصيرفة الإسلامية مثل ما يحدث في الصناعات المالية الأخرى, وأن عدم وجود بضائع محرمة لا يكفي لترويجها.

وذكروا أن معظم القطاعات المصرفية الأخرى تعمل بجد ونشاط لتحليل طلبات الزبائن والعمل على إيجاد منتجات تحتاجها السوق, بالإضافة إلى استخدام أدوات مختلفة للتسويق من ضمنها الإعلام لإخبار الزبائن بالمنتجات التي لديها وتعمل على بيعها بقوة.

وينمو العمل المصرفي الإسلامي بين 10 إلى 15 في المئة, ولكن معظم المصرفيين يتفقون على أن هذه الصناعة الحديثة لا تزال في بداية الطريق, وتحتاج إلى منتجات جديدة بدلا من تقليد بعض المنتجات التي تطرحها المصارف والمؤسسات المالية التقليدية.

وأفاد مصرفي مخضرم أن نوعية المنتجات للتمويل والاستثمار لم تصل بعد إلى مداها, «وأننا نحتاج إلى منتجات جديدة وليس نسخ لمنتجات, وأن أسهل طريقة للحصول على منتجات أفضل هي المنافسة».

ويوجد أكثر من 270 مصرفا ومؤسسة مالية إسلامية تخدم أكثر من 1.2 مليار مسلم في العالم, من ضمنها نحو 34 مصرفا ومؤسسة مالية في البحرين, وهي المركز المالي والمصرفي في المنطقة.

وبين أحد المصرفيين الغربيين مهتم بالصيرفة الإسلامية أن العودة إلى التسويق الحقيقي سيساعد المنتجات المالية الإسلامية على تحقيق انتشارا أكثر ويوقظ الإمكانيات النائمة, لأن معظم الزبائن الآن يتعاملون مع الصيرفة الإسلامية خوفا من المواد المحرمة «ولذلك يجب تحديد الفوائد التي يمكن أن يجنيها الزبائن باستمرار».

وقال تقرير إن أصول الصيرفة الإسلامية والموجودات تحت الإدارة في الدول الإسلامية ما عدا إيران وصلت إلى نحو 450 مليار دولار, وأن حجم الأصول قد تقفز إلى نحو تريليون دولار في العام 2010 مدفوعة بنمو الرغبة في الصيرفة الإسلامية .

وأوضح أن الزيادة في عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تقام يعكس الرغبة في التمويل الإسلامي ما يشجع على المنافسة في هذه الأسواق, وأن الحصول على فرص يحتاج إلى الدخول في المناطق الرئيسية للنمو من جهة وتطوير قدرات المصارف من جهة أخرى.

وذكر التقرير أن هناك أمرين يجب على المصارف والمؤسسات الإسلامية الانتباه إليهما وهما إدارة المخاطر خصوصا لدى المصارف الإسلامية التي تكون عادة عرضة للمخاطر بسبب هيكلة المنتجات المختلفة والنشاطات, وثانيهما العمليات التي في طريقها لأن تصبح المحرك الرئيسي للمنافسة مع تأثيرات مباشرة على نوعية الخدمات ونمو الأعمال.

وتعتبر باكستان والسودان وماليزيا والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى البحرين من أكثر الدول التي تساند تطوير العمل المصرفي الإسلامي.

■ البحرين

افتتاح المنتدى السعودي الدولي الأول للموانئ والنقل البحري

الرياض/واس :
برعاية صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل بن عبدالعزيز امير منطقة مكة المكرمة يفتتح صاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة وبحضور وزير النقل ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للموانئ الدكتور جبارة عيد الصريصري اليوم «الأحد» فعاليات المنتدى السعودي الدولي الاول للموانئ والنقل البحري الذي تنظمه مع وزارة النقل والمؤسسة العامة للمؤانئ ومجموعة الفارس في فندق هيلتون بجدة ويستمر 3 ايام.

ويشارك في المنتدى 30 متحدثا من داخل المملكة وخارجها للحديث عن قضايا الموانئ والنقل البحري والتحديات التي تواجه القطاع البحري من جميع الجوانب واقتراح الحلول العملية الى جانب التطرق الى فرص الاستثمار المتاحة والمستقبلية حيث وجهت اللجنة المنظمة الدعوة الى اكثر من 3 آلاف خبير ومهتم وباحث في مجال الموانئ والنقل البحري من داخل المملكة ودول العالم لاثراء هذا المنتدى الدولي بالافكار والمقترحات والآراء وطرح اوراق العمل من خلال أربعة محاور رئيسية و12 جلسة عمل.

وبلغ عدد الذين سجلوا لحضور المؤتمر من خلال الاتصال باللجان المنظمة او عبر موقع المنتدى حتى الآن 1200 مشارك منهم 100 شخصية دولية من عدد من دول العالم ويتوقع ان يحضر المنتدى اكثر من 700 خبير وباحث ومهتم من جميع قطاعات الموانئ والنقل البحري ورجال الاعمال.

واوضح رئيس المؤسسة العامة للموانئ الدكتور خالد بوبشيت إنّ المنتدى الأول للموانئ والنقل البحري الذي تنظمه لجنة النقل والخدمات البحرية ومجموعة الفارس يهدف إلى إطلاق مِنبر سنويّ متخصص لبحث ومناقشة قضايا الموانئ والنقل البحري في المملكة وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه القطاع البحري من كل جوانبه واقتراح الحلول العملية لها وآليات تنفيذها إلى جانب بحث وتحديد مجالات الاستثمار المتعددة في الموانئ السعودية والفرص المستقبلية.

وبيّن ان المنتدى يشارك فيه الخبراء والمتخصصون في الموانئ والنقل البحري من داخل المملكة ومن خارجها ويتوقع حضور الهيئات الرسمية المعنية في المملكة وسلطات الموانئ في الدول العربية والخليجية ودول حوض البحر المتوسط وأوروبا وشرق آسيا إضافة إلى حضور ومشاركة خبراء دوليين ومتخصصين في القطاع البحري ونخبة من رجال الأعمال والمستثمرين في صناعة الموانئ والملاحة والشحن والنقل البحري والمقاولات البحرية والخدمات اللوجستية والتأمين والمصارف.

ولفتَ إلى أنّ المنتدى يشتمل على إقامة أول معرض دولي عن الموانئ البحرية يشارك فيه شركات النقل البحري والخدمات اللوجستية وتقنية ونظم الملاحة والإدارة وشركات تجهيز معدات الموانئ وأنظمة السلامة والأمن وشركات الحلول البيئية والتأمين البحري والمصارف والمجموعات الاستثمارية .

من جهتهِ أكّد رئيس الجهة المنظمة للمنتدى فؤاد الحلبي أنّ اللجنة اتخذت جميع الترتيبات لعقد المنتدى منوّهاً بالدعم والرعاية التي يوليها سمو أمير منطقة مكة المكرمة من أجل إقامة المنتديات التي تسهم في تبادل الخبرات من أجل الارتقاء بالخدمات وفق منهجية وآلية عمل تجسد ما حققته المملكة في قطاع الموانئ البحرية والنقل.

■ الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز

الكويت تملك رابع أنشط صندوق سيادي في الـ 14 شهرا الماضية

الكويت/كونا:
أكد تقرير اقتصادي نشر امس الاول ان صناديق الاستثمار السيادية الإماراتية احتلت المركز الثاني في العالم من حيث حجم نشاطها خلال الـ 14 شهرا الماضية بعد الصناديق السنغافورية.

وذكر التقرير الذي اعدته مؤسسة ديلوجيك ان الصناديق الإماراتية استثمرت خلال تلك الفترة 10,7 مليارات دولار، في حين بلغ حجم استثمارات الصناديق السنغافورية 41,7 مليار دولار، وجاءت الصين في المركز الثالث مسجلة 8 مليارات دولار. وأتت الكويت في المرتبة الرابعة مع استثمارات بلغ حجمها 5 مليارات دولار.

في الوقت نفسه، توقع التقرير استمرار صناديق الاستثمار السيادية الشرق اوسطية والآسيوية الغنية في ضخ المزيد من الاموال بهدف شراء حصص اقلية في شركات عديدة في مختلف انحاء العالم.

وقال التقرير ان الصناديق السيادية استثمرت خلال الشهرين الأولين من العام الحالي 24,4 مليار دولار، وهي تقريبا نصف اجمالي استثماراتها العام الماضي كله.

وكانت الصناديق السيادية السنغافورية الأنشط في هذا المجال، وفقا للتقرير، حيث بلغ اجمالي استثمارات هذه الصناديق ممثلة في مجموعة تيماسيك هولدنغر وشركة استثمار حكومة سنغافورة (جفرنمنت اوف سنغابور انفستمنت كوربوريشن) منذ بداية العام الماضي حتى نهاية فبراير الماضي حوالي 41,7 مليار دولار تمثل حوالي 56% من اجمالي استثمارات الصناديق السيادية في العالم خلال الفترة نفسها.

وكان القطاع المالي الهدف المفضل لاستثمارات صناديق الاستثمار السيادية خلال الفترة الماضية، حيث جذب 60,7 مليار دولار من هذه الاستثمارات خلال الـ 14 شهرا الماضية.

وفي المركز الثاني جاء القطاع العقاري وجذب استثمارات قدرها 4,7 مليارات دولار، ثم قطاع تجارة التجزئة وجذب 2,3 مليار دولار.

■ الكويت

سلطنة عُمان تحصد المراكز الأولى في المهارات المهنية الخليجية

■ مسقط

مسقط/العمانية:
حققت سلطنة عُمان ممثلة في وزارة القوى العاملة المراكز الأولى في مسابقة المهارات المهنية الخليجية الأولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي التي اختتمت أمس الاول بدولة الإمارات العربية المتحدة وشارك فيها طلبة ومتدربون من مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني بدول المجلس.

وقد حقق المشاركون من السلطنة المراكز الأولى في المسابقة ففي مهنة تقنية السيارات حقق أشرف بن محمد الناصري المركز الأول وحصل على الميدالية الذهبية وفي مهنة التمديدات الكهربائية حقق عبدالعزيز بن محمد المزروعي المركز الأول وحصل على الميدالية الذهبية أما في مهنة التكييف والتبريد فحقق خليفة بن زايد العبري المركز الأول وحصل على الميدالية الذهبية، كما حصل عيسى بن محمد العامري على الميدالية الفضية في التمديدات الكهربائية في حين حصل أحمد بن محمد النبهاني على الميدالية الفضية في مهنة تصميم الرسومات وحققت ماريا بنت سيف الشامسي الميدالية الفضية في مجال تصميم صفحات الانترنت بينما حقق خليل بن خلفان المحروقي الميدالية البرونزية في مهنة اللحام. وكان المشاركون العمانيون في المسابقة قد شاركوا في مسابقة المهارات المهنية المحلية بمراكز التدريب المهني والكليات التقنية التي نظمت خلال الشهر الماضي، وسوف تقوم وزارة القوى العاملة بتأهيل الفائزين في هذه المسابقة للمشاركة في مسابقة المهارات المهنية العالمية والتي سوف تقام في كندا عام 2009م.

ويعكس هذا الفوز جودة التعليم التقني والتدريب المهني الذي سعت وزارة القوى العاملة العمانية لتحقيقه خلال الفترة الماضية.

ضخ 12.8 مليار درهم من الاستثمارات الإماراتية في إندونيسيا

أبوظبي/وام::
أعرب عدد من المستثمرين من الإمارات عزمهم ضخ استثمار ما يقارب 5 .3 مليارات دولار «88 .12 مليار درهم» في إندونيسيا.

وقال الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو خلال زيارة عمل للإمارات إن عدة شركات من الشرق الأوسط مثل مجموعة بن لادن و«إعمار» العقارية، وجلف بتروليوم، و«باسفيك إنترلينك»، ومجموعة جميرا بالإضافة إلى رأس الخيمة، سوف تقوم بالاستثمار في بلاده، ومضى الرئيس الإندونيسي قائلاً: إن هؤلاء أعربوا عن سعادتهم بذلك، مؤكداً أن حكومته ستبذل قصارى جهدها لخلق مناخ مساعد للاستثمار في بلاده.

■ الإمارات

متفرقات

وكان الرئيس الإندونيسي عقد في وقت مبكر من صباح يوم أول من أمس اجتماعاً مع 75 رجل أعمال من 37 شركة، خلال زيارته إلى الإمارات.

وقالت وكالة «إنتارا» الإندونيسية إن الرئيس الإندونيسي والوفد المرافق له وصلا مطار دبي الدولي صباح الثلاثاء قادمين من جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا.

وفي أعقاب لقائه برجال الأعمال عقد الرئيس الإندونيسي اجتماعاً خاصاً مع عدد من رجال الأعمال بمن فيهم الرئيس التنفيذي ل«إعمار» محمد علي العبار والرئيس التنفيذي لـ«باسفيك إنترلينك» وفؤاد هايل سعيد من بنك قطر الإسلامي وعبداللطيف عبدالله المحمد من رأس الخيمة.

إبريل المقبل .. دبي تستضيف «قمة السياحة والسفر العالمية»

دبي/وام :
تناقش « قمة السياحة والسفر العالمية » التي تحتضنها دبي في الفترة ما بين 20 و22 أبريل القادم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي جملة من الموضوعات المهمة المتعلقة بمستقبل صناعة السياحة والسفر حول العالم بمشاركة نخبة من قيادات العالم الاقتصادية والسياسية .

وتسعى القمة الى وضع خارطة للتعاطي مع عدد من القضايا التي تتطلع إلى تحقيق توازن بين مستقبل السفر والتنمية المستدامة والحفاظ البيئي .

ومن المتوقع أن تسهم القمة من خلال جمعها لقيادات القطاعين العام والخاص في تسليط الضوء على أدوارهم في تحقيق التوازن المطلوب في كافة الأمور المتعلقة بهذا القطاع .

ومن بين الموضوعات التي ستتطرق إليها القمة أوضاع السياحة والسفر بين ملايين البشر ممن يستعدون لقضاء عطلاتهم الصيفية حول العالم لقضاء العطلات الصيفية وتحين الحكومات فرصة رفع الضرائب وترقب جماعات الحفاظ على البيئة للتباري في إظهار قلقهم المتنامي من تزايد معدلات السفر الترفيهي حول العالم والقلق الذي ينتاب الوجهات السياحية حيال الحفاظ على الثقافة المحلية من الآثار غير المرغوب فيها للسياحة.

وتتناول القمة أيضا مسألة الربط الوثيق بين السفر والحرية السياسية وإمكانية مقارنة حرية السفر والانتقال بحريات التعبير عن الرأي باعتبارها مسألة ضرورية لتعزيز التواصل الإنساني وكذلك لدعم الأعمال إلى جانب أغراض الترفيه في الوقت الذي يساعد فيه السفر على توسيع آفاق الأشخاص وإكسابهم المزيد من المعارف والخبرات .

ويناقش القائمون على صناعة السياحة والسفر في العالم كذلك مدى الحرية التي يتمتع بها قطاع السفر فعلاوة على التكلفة المادية التي يتحملها الشخص في سفره تأتي أيضا عدة عوامل يجب أخذها في الاعتبار ومنها الآثار البيئية والثقافية المترتبة على تزايد أعداد المسافرين والتي يمكن أن يكون لها نتائج سلبية أو إيجابية اعتماداً على كيفية إدارة تدفق حركة السفر حول العالم.

■ دبي